

١٢٥/٤٢ - المشاورة الأقاليمية المتعلقة بالسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ و ٤٨/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ بشأن الإعداد للمشاورة الأقاليمية المتعلقة بالسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية ،

وإذ تدرك الإسهام الكبير الذي أسهمت به في الإعداد للمشاورة الأقاليمية المتعلقة بالسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية ، كل من المؤتمرات الإقليمية للوزراء المسؤولين عن الرعاية الاجتماعية ، ولجنة التنمية الاجتماعية بوصفها الهيئة التحضيرية للمشاورة الأقاليمية ، فضلاً عن الوكالات المتخصصة ، واللجان الإقليمية وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والدول الأعضاء ، والمنظمات غير الحكومية ،

وإذ ترحب بالاستجابة المواتية والدعم اللذين أبدتهما الدول الأعضاء للمشاورة الأقاليمية ، وبوضع المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب^(٢١) ،

واقتراناً منها بأن زيادة توسيع نطاق التعاون الاقليمي والأقاليمي بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية ذات أهمية في تعزيز الجهود الوطنية المبذولة لسدجج التقدم الاجتماعي ودعم الرعاية الاجتماعية ،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب ،

وقد اقتنعت بأهمية اتخاذ تدابير لكفالة التنسيق على نطاق المنظومة داخل الأمم المتحدة من أجل وضع نهج شامل ومكامل للمسائل الإنمائية للرعاية الاجتماعية ، بما في ذلك تحسين تكامل وتأزر السياسات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية ،

وإذ تلاحظ مع التقدير قرار الأمين العام بتوحيد جميع أنشطة السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ،

وقد استعرضت تقرير المشاورة الأقاليمية المتعلقة بالسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية ، المعقودة في فيينا في الفترة من ٧ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧^(٢٢) ،

١ - تحيط علماً بتقرير المشاورة الأقاليمية المتعلقة بالسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية ،

٢ - تؤيد المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب الواردة في التقرير والتي اعتمدت بتوافق الآراء في المشاورة الأقاليمية ؛

٣ - تطلب إلى الحكومات أن تبذل جهوداً متواصلة لتنفيذ المبادئ والتوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية ، التي اعتمدتها المشاورة الأقاليمية وفقاً لهاكلها واحتياجاتها وأهدافها الوطنية ؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ المبادئ التوجيهية واتخاذ إجراءات لمنابتها فضلاً عن المحافظة على الزخم الذي تولّد عن المشاورة الأقاليمية ، مع مراعاة الدور الرئيسي للجنة التنمية الاجتماعية في استعراض المسائل المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية ؛

٥ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن ينفذ التوصيات المتعلقة بالتعاون الدولي فيما ينصل بالرعاية الاجتماعية الإنمائية ، مستخدماً مركز التنمية الاجتماعية والسّؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ليكون جهة التنسيق ، مع مراعاة مسؤولية الوكالات المتخصصة ؛

٦ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يعزز ، في حدود الموارد الموجودة ، مكتب الأمم المتحدة في فيينا ليكون نواة لجميع القضايا والتفارير المتصلة بالسياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ، بما في ذلك قدراته البحثية ؛

٧ - تدعو الأمانة التنفيذية للجان الإقليمية إلى إيلاء النظر بشكل مناسب للمبادئ التوجيهية عند وضع برامج العمل الإقليمية الخاصة بكل منها وعند التخطيط للمؤتمرات الحكومية الدولية الإقليمية المعنية بالرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ؛

٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يولي اهتماماً خاصاً لزيادة فعالية أنشطة التعاون التقني لمساعدة الحكومات ، وبصفة خاصة حكومات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً ، في وضع سياسات مناسبة وبرامج فعالة في ميدان الرعاية الاجتماعية ، كما هو مبين في تقرير المشاورة ، مع إيلاء اهتمام خاص لأهداف وأولويات البرامج الإنمائية الوطنية ؛

٩ - تؤكد من جديد مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تستعرض لجنة التنمية الاجتماعية ، في دورتها الحادية والثلاثين ، نتائج المشاورة الأقاليمية ؛

١٠ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ التدابير اللازمة ، بما في ذلك - حسب الاقتضاء - إجراء المزيد من المشاورات الأقاليمية لضمان الاستعراض والاستكمال ، دورياً ، للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في ضوء الأحوال والظروف الاقتصادية - الاجتماعية السريعة التغير ؛

٢ - ترحب بالخطوات التي تتخذها حكومة جيبوتي ، بالتعاون الوثيق مع المفوض السامي ، لتنفيذ حلول مناسبة ودائمة لصالح اللاجئين في جيبوتي ؛

٣ - تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، والوكالات التطوعية ، لمساعداتها لبرامج إغاثة وتأهيل اللاجئين والمشردين في جيبوتي ؛

٤ - تحث المفوض السامي على تكثيف جهوده من أجل التعبئة العاجلة للموارد اللازمة لتنفيذ حلول دائمة لصالح اللاجئين في جيبوتي ؛

٥ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، مواصلة دعم الجهود التي تبذلها حكومة جيبوتي بجلد ودأب لتلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين ولتنفيذ حلول دائمة فيما يتعلق بحالتهم ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٩٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٢٧/٤٢ - تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٠/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٥٣/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ و ١٧٤/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٨٨/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و ١٠٤/٣٩ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ و ١٣٢/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ١٣٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن مسألة تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال ،

وإذ تحيط علماً بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال^(١٤٥) ،

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ ومناخ المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب .

الجلسة العامة ٩٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٢٦/٤٢ - تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين في جيبوتي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٣٧/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين في جيبوتي ، فضلاً عن جميع قراراتها السابقة المتعلقة بهذه المسألة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين في جيبوتي^(١٤٤) ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما يعاني منه اللاجئين والمشردون في ذلك البلد من محنة تفاقم بسبب الأسار المدمرة الناجمة عن الجفاف الطويل الأمد ،

وإذ تدرك العبء الاجتماعي والاقتصادي الثقيل الواقع على عاتق حكومة جيبوتي وشعبها نتيجة لوجود اللاجئين فيها ، وما ينجم عن ذلك من آثار على التنمية والهيكل الأساسية للبلد ،

وإذ تقدر الجهود التي تبذلها حكومة جيبوتي بعزم واستمرار لتلبية احتياجات اللاجئين المتزايدة ، على الرغم من مواردها الاقتصادية المتواضعة وإمكانياتها المحدودة ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الخطوات التي تبذلها حكومة جيبوتي ، بالتعاون الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، لتنفيذ حلول مناسبة ودائمة لصالح اللاجئين في جيبوتي ،

وإذ تقدر المساعدة التي قدمتها الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات التطوعية ، إلى برامج إغاثة وتأهيل اللاجئين والمشردين في جيبوتي ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين في جيبوتي ، وتقدر الجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لإبقاء حالة هؤلاء اللاجئين قيد الاستعراض المستمر ؛